الجمهورية التونسية

--\*--

رئاسة الحكومة

--\*--

وحدة الإدارة الإلكترونية

**محضر جلسة**

**الموضــوع:** اجتماع اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بإعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة 2021-2023 ومتابعة تنفيذها.

**التاريــــــخ:** 20 ديسمبر 2022 على الساعة الثانية والنصف بعد الظهر.

**المكـــــــان:** قاعة الاجتماعات بالطابق الثالث من المبنى الفرعي لرئاسة الحكومة شارع الارض بالمركز العمراني الشمالي

**الحاضرون**:

* + السيد خالد السلامي: مدير عام وحدة الادارة الالكترونية ونقطة اتصال لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة، رئاسة الحكومة،
	+ السيدة سلوى السويسي: رئاسة الحكومة،
	+ السيّدة ريم القرناوي: رئاسة الحكومة،
	+ السيدة سوسن معلى: رئاسة الحكومة،
	+ السيدة سنية غربي: رئاسة الحكومة،
	+ السيدة هدى سنوسي : رئاسة الحكومة،
	+ السيدة عائشة قرافي: الجمعية التونسية للحوكمة المحلية،
	+ السيدة منى بن عليته: رئاسة الحكومة،
	+ السيد مصعب الدرقاع: المعهد الوطني للإحصاء،
	+ السيد مراد العوني: المعهد الوطني للإحصاء،

**الحاضرون على الخط:**

* + السيد محمد العارم: الجمعية التونسية للعلوم والتنمية الإدارية،
	+ السيدة منى المكي: الجمعية التونسية للمراقبين العموميين،
	+ السيدة إسراء الرحماني: جمعية "خرائط المواطنة"،
	+ السيدة خولة بن منصور: أستاذة جامعية.

بعد الترحيب بالحاضرين، افتتح السيد خالد السلامي الجلسة من خلال التذكير بجدول أعمالها والذي يتعلق بـ:

* آليات الإسراع في نشر تقرير غلق ميزانية الدولة لسنة 2020 نظرا لتأثير التأخير المسجل على مستوى نشر هذ التقارير على عضوية تونس بشراكة الحكومة المفتوحة.
* عرض مدى التقدم في تنفيذ التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021-2023) وكيفية تجاوز الإشكاليات التي تعيق تنفيذ بعض التعهدات.

في البداية، أشار السيد خالد السلامي أن الانتهاء من تنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة 2021-2023 سيكون نهاية شهر جوان 2023 . وبالتالي يجب الانطلاق في إعداد خطة العمل الوطنية الخامسة خلال شهر جانفي 2023.

على إثر ذلك، تمّ التطرق للوضعية الحالية لتونس التي تمّ إدراجها من بين الدول المؤهلة التي يمكن مراجعة عضويتها في شراكة الحكومة المفتوحة وذلك بسبب التدني الحاصل في مجموع نقاطها للسنة الثالثة على التوالي بسبب عدم نشر تقارير غلق الميزانية في الآجال المعمول بها دوليا ( علما أن تقرير غلق الميزانية لسنة 2019 صدر بعد الآجال القانونية و أن تقرير غلق الميزانية لسنة 2020 لم يصدر بعد ). وقد تمّ في هذا الإطار التذكير بالمراسلة التي وجهتها وحدة الإدارة الإلكترونية للكاتبة العامة للحكومة وذلك منتصف شهر أكتوبر2022، حيث تمّ اقتراح مراسلة وزيرة المالية قصد إعلامها بضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة لنشر تقريرغلق الميزانية لسنة 2021 قبل شهر جوان 2023. كما تمّ اقتراح عقد جلسة عمل مع الإدارة العامة للمحاسبة العمومية بوزارة المالية لمتابعة إنجاز التقرير. ورغم إبداء الكاتبة العامة للحكومة موافقتها على ذلك إلاّ أن الإشكال مازال قائما. كما أن المصالح المختصة بوزارة المالية لم توافينا بأي إجابة حول هذا الموضوع.

ومن جهتها أشارت السيدة عائشة قرافي أن عدد من جمعيات المجتمع المدني التي تعمل في إطار منتدى شراكة الحكومة قامت بإرسال مطلب نفاذ إلى المعلومة إلى محكمة المحاسبات وذلك بهدف التعرف على مدى التقدم في تنفيذ تقرير غلق الميزانية. كما وجّهت مراسلة في الغرض إلى رئاسة الحكومة وقامت بتقديم طلب مقابلة مع المدير العام للمحاسبة العمومية بوزارة المالية. ولكن هذه الجمعيات لم تتلقى أي إجابة من أي طرف.

في نفس الإطار، بيّن السيد خالد السلامي أن وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة وجّهت مراسلة جديدة إلى رئيسة الحكومة بتاريخ 20 ديسمبر 2022 حول هذا الإشكال وطلبت في الخصوص عقد جلسة عمل بين وزارة المالية و اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بإعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة.

كما أثارت عائشة قرافي نقطة أخرى تتعلّق باللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بإعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة وهي تتعلّق بالتغيب المتكرّر لبعض أعضاء هذه اللجنة. في هذا السياق، تمّ الاتفاق على ضرورة النظر في هذه المسألة من خلال صياغة ميثاق أو نظام داخلي لعمل اللجنة بما في ذلك مسألة الحضور والتغيب عن الاجتماعات. كما اتفق الحضور على إمكانية إعادة النظر في تركيبة هذه اللجنة وذلك قبل الانطلاق في إعداد خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة.

الجزء الثاني من الاجتماع تمّ تخصيصه لاستعراض مدى التقدم في تنفيذ تعهدات خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة مع تقديم مجموعة من الملاحظات في هذا السياق:

|  |  |
| --- | --- |
| التعهد | نسبة التقدّم في تنفيذ التعهد والملاحظات المتعلّقة به |
| المحور الأول: الشفافية وحوكمة التصرف في الثروات الطبيعية |
| تعهدعدد1: استكمال الاطار التنظيمي لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة | تمت الافادة أن هيئة النفاذ إلى المعلومة قد قامت بإعداد مشاريع الأوامر الحكومية المدرجة ضمن هذا التعهد . وقامت بإحالتها إلى رئاسة الحكومة ولكن لم يتمّ بعد النظر في هذه المشاريع. في هذا الإطار، يقترح مراجعة الصياغة و اقترح ممثلو المجتمع المدني بهذه الجلسة بتنظيم حملات مناصرة لتحسيس الأطراف المعنية بضرورة اصدار هذه النصوص الترتيبية في اقرب الآجال. |
| تعهد عدد2: تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخص التقارير الرقابية | بالنسبة للتعهد الفرعي المتعلق ب"تعزيز الشفافية والمساءلة في ما يخصّ التقارير الرقابية"، بيّنت السيدة ريم القرناوي أنه قد تمّ إعداد دراسة جدوى حول تطوير منصة الكترونية تديرها الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية لتيسير التنسيق بين هياكل الرقابة ومتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بتقارير هذه الهياكل وذلك خلال الفترة الفاصلة بين شهري أوت و نوفمبر 2022. وقد تمّ إعداد هذه الدراسة في إطار المشاريع المبرمجة بعنوان سنة 2022 بمركز التعاون التونسي الكوري في مجال الادارة الالكترونية. وقد تضمنّت هذه الدراسة عدة عناصر من بينها تشخيص الوضع الراهن لإعداد التقارير الرقابية، اقتراح خطة عمل وتقديم تصور حول الوظائف الأساسية والخصائص الفنية لمشروع المنظومة . وسيتم العمل على تطوير المنظومة خلال سنة 2023 متضمنة عددا من الوظائف الأساسية على ان يتم إضافة وظائف أخرى في السنة الموالية.خلال سنة 2023 وعدد آخر سنة 2024 وذلك في إطار المشاريع المبرمجة بمركز التعاون التونسي الكوري في مجال الادارة الالكترونية.في إجابتها على أحد الأسئلة حول تكريس المقاربة التشاركية عند إعداد هذه الدراسة، بيّنت السيدة ريم القرناوي أن الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية قامت بتشريك جمعيتين تنشطان في مجال الرقابة اللإدارية مشيرة أنه يمكن إقتراح تشريك جمعيات أخرى وذلك خلال المرحلة الثانية من تنفيذ المشروع المتعلقة بنشر معطيات تخول متابعة تنفيذ التوصيات الواردة بالتقارير الرقابية.بالنسبة لإعداد دليل إجراءات يضبط عملية نشر التقارير الرقابية، تمّ التذكير بأن هذا الدليل قد تمّ إعداده |
| تعهدعدد 3: تعزيز النزاهة بالقطاع العمومي في ما يخصّ التصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح | اقترح عدد من الحاضرين تقديم مقترح للمكتب الدولي لشراكة الحكومة المفتوحة بهدف تعويض هذا التعهد بتعهد آخر يكون تنفيذه ممكن عمليّا. |
| تعهد عدد 4: تكريس الشفافية المالية | بيّنت السيدة سنية الغربي أن وزارة المالية قد أعدّت مشروع لكراس الشروط الخاص بتطوير نسخة جديدة لبوابة الميزانية المفتوحة (ميزانيتنا) وقد قامت بتطوير ورشة عمل خلال شهر جوان 2022 بهدف جمع الملاحظات والتعليقات حول المشروع المقترح لكراس الشروط وقد شاركت السيدة سنية الغربي كممثلة وحدة الإدارة الالكترونية في هذه الورشة وقدّمت ملاحظاتها في الغرض. بالنسبة للتعهد الفرعي الخاص بإعداد ميزانية الدولة المبسطة للمواطن، تمّت الإشارة أن وزارة المالية قد قامت بإعداد مشروع في الغرض.بالنسبة لإعداد ميزانية الدولة المبسطة لذوي الاحتياجات الخصوصية، تمّ تقديم مقترح لإعداد ها في إطار أنشطة برنامج PAGOF 2 " Programme d’appui aux gouvernements ouverts francophones 2 "بالنسبة للتعهد الفرعي الخاص بإعداد ميزانية الدولة المبسطة للمواطن ولذوي الاحتياجات الخصوصية على مستوى عدد من البلديات تم اقتراح إعادة الاتصال بمنظمة DRI- Democracy Reporting International للنظر في إمكانية تنفيذ هذا التعهد الفرعي استنادا لمخرجات جلسة العمل التي تمّ تنفيذها بمقرّ الهيئة العليا للمالية المحلية بتاريخ 22 جويلية 2023. |
| تعهد عدد 5 : تعزيز فتح البيانات العمومية والرفع من نسق إعادة استعمالها | بالنسبة لتطوير نسخة جديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة، أفادت السيدة سنية الغربي أنه قد تمّ تكوين لجنة فنية مشتركة تضم ممثلين عن الإدارة وعن المجتمع تعنى بمتابعة تطوير النسخة الجديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة وقد قامت بإعداد العناصر المرجعية الخاصة بتطوير النسخة الجديدة من البوابة. وقد تمّ اختيار الخبير المختص في المجال الذي أشرف على عملية تطوير النسخة الجديدة من البوابة. وفي الوقت الحالي، النسخة الجديدة من هذه البوابة هي في مرحلة الإيواء بالمركز الوطني للإعلامية وسيتم القيام قريبا باختبارات الأداء ثمّ سيقع ترجمة النسخة الحالية (بالفرنسية) إلى اللغة العربية ثمّ سيقع وضع هذه النسخة الجديدة من البوابة على الخط.بالنسبة لجرد البيانات العمومية ذات الاولوية على مستوى عدد من القطاعات، بيّنت السيدة ريم القرناوي أن عملية الجرد تشمل حاليا 14 وزارة مع التركيز على عدد من القطاعات ذات الأولوية ( الصحة، الشؤون الاجتماعية، التربية، .....) علما أن مستوى التقدم في عملية الجرد متفاوتة بين الوزارات. في هذا الإطار تمّ تطوير منظومة الكترونية لجرد البيانات العمومية، وقد تمّ تطوير هذه المنظومة في إطار المشاريع المبرمجة بمركز التعاون التونسي الكوري في مجال الادارة الالكترونية. وقد تمّ خلال شهر نوفمبر 2022 تنظيم دورتين تكوينيتين لتكوين الإطارات المعنية الراجعة بالنظر لـ14 وزارة حول كيفية استعمال هذه المنظومة. وقد شملت هاتين الدورتين التكوينيتين الوزارات ذات البعد الاقتصادي (الصناعة والمناجم والطاقة- التجهيز والإسكان-الفلاحة والموارد المائية- التنمية والاستثمار والتعاون الدولي-أملاك الدولة-النقل) والوزارات ذات البعد الاجتماعي(الشؤون الاجتماعية- التربية –التعليم العالي-الشؤون الدينية-الشباب –البيئة- الدفاع الوطني). هذا إلى جانب مرافقة الوزارات التي لها تجربة سابقة في مجال جرد البيانات العمومية حتى تنتقل من استعمال «Excel» نحو المنظومة الكترونية لجرد البيانات العمومية. تجدر الإشارة أن أحد مكونات المنظومة الكترونية لجرد البيانات العمومية لها واجهة على الواب وهي "سجل البيانات" والتي سيتم ربطها كذلك بالبوابة الوطنية للبيانات العمومية المفتوحة.دعت السيدة إسراء الرحماني إلى تنظيم جلسة عمل مع عدد من ممثلي المجتمع المدني لتقديم مختلف الأنشطة والانجازات التي تمّ تحقيقها في مجال جرد البيانات العمومية. وإجابة على ذلك، اشارت السيدة القرناوي أنه سيتم تنظيم جلسات عمل لمتابعة مستوى التقدم في عملية الجرد ونتائجه وسيتم تشريك المجتمع المدني في هذا الإطار.تجدر الإشارة أنه يتم تنفيذ مختلف هذه الأنشطة بالتعاون مع البنك الدولي. |
| تعهد عدد6 : ضبط المرجعيات الوطنية لتحديد المواصفات والتسميات المشتركة للبيانات العمومية والعمل على اعتمادها وتطويرها | في خصوص هذا التعهد، السيدة القرناوي اقترحت القيام بتشخيص للوضع حتى يمكن التعرف على مختلف انجازات المعهد الوطني للإحصاء في هذا الإطار وبالتالي إمكانية تحديد المجالات التي يمكن العمل عليها أو إدخال التحسينات الضرورية التي تستوجبها.السيد مصعب الدرقاع أشار إلى أن إعداد المرجعيات هو من صميم عمل المعهد الوطني للإحصاء ونتاجا لذلك أصدر المعهد 4 مرجعيات رئيسية وهي المرجعية الخاصّة بالأنشطة، المرجعية الخاصّة بالمهن، المرجعية الخاصّة ب"الكود" الجغرافي للوحدات الإدارية، المرجعية الخاصّة بالترقيم الديواني.السيد خالد السلامي اقترح تنظيم جلسة عمل مع المعهد الوطني للإحصاء وبالتالي دراسة الامكانيات المتاحة لتنفيذ هذا التعهد. كما اقترح كذلك إدراج هذا التعهد في إطار أنشطة برنامجPAGOF 2  |
| تعهد عدد7: تعزيز الشفافية في مجال الطاقة والمناجم | تمت الإفادة بأنه قد تمّ تنظيم جلسة عمل مع وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم التي أعطت تعليماتها لمواصلة العمل بهدف انضمام تونس لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. |
| المحور الثاني: المشاركة العمومية |
| تعهد عدد8: تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة في تونس | أشارت السيدة القرناوي، أنه قد تمّ في مرحلة أولى القيام بتشخيص واقع الحكومة المفتوحة والفضاء المدني بتونس. وتمّ في مرحلة ثانية العمل على تطوير استراتيجية الحكومة المفتوحة من طرف خبيرة تونسية في المجال. في هذا السياق، تمّ تنظيم عدد من ورشات العمل التشاركية بهدف مناقشة محتوى هذه الاستراتيجية. وقد تمّ إرسال النسخة الأخيرة من هذه الاستراتيجية إلى اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بإعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة بتاريخ 18أوت 2022 لتجميع الملاحظات والتعديلات الإضافية حول الصيغة المقترحة. كما تمّ تنظيم جلستي عمل خلال شهر أكتوبر 2022 بهدف القيام بمراجعة أخيرة لمحتوى الاستراتيجية. وسيتمّ يوم 24 جانفي 2023 تنظيم يوم إعلامي  قصد تقديم الصيغة الأخيرة من هذه الاستراتيجية ومناقشة منهجية وآليات تنفيذها. |
| تعهد عدد 9: تعزيز استعمال البوابات الوطنية للمشاركة العمومية | في إطار تنفيذ هذا التعهد، أشارت السيدة سوسن معلى أنه قد تمّ تنظيم ورشة عمل حول آليات تعزيز المشاركة العمومية  وذلك بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE . وقد تمّ تنظيم هذه الورشة يومي 20 سبتمبر 2022 لفائدة الإدارات والهياكل العمومية و21 سبتمبر 2022 لفائدة المجتمع المدني. وتهدف هذه الورشة إلى مزيد تطوير البوابات الوطنية للمشاركة الإلكترونية تحديدا بوابتي (بوابة المشاركة العمومية [www.e-participation.tn](http://www.e-participation.tn) وبوابة "ء-مواطن"  [www.e-people.gov.tn](http://www.e-people.gov.tn)) وحثّ الهياكل العمومية على اعتمادها في مجال الاستشارات العمومية مع العمل على الدمج بين الوظائف المتداخلة ضمنها. وفي هذا السياق، قدّمت السيدة سلوى السويسي -مديرة عامة بالمكتب المركزي للعلاقات مع المواطن- معطيات احصائية حول استعمال منظومة " ء-مواطن" من بينها تلقي 15257 عريضة عبر هذه المنظومة إلى موفى شهر سبتمبر 2022.  وتمت الإشارة الى أن ركن "المنتدى" بالمنظومة يمكن المواطنين من تبادل الآراء والتفاعل فيما بينهم حول مواضيع تهم الشأن العام والسياسات العمومية يتمّ اقتراحها مسبقا من قبلهم ويتمّ فتح نقاش حولها بعد مصادقة الإدارة. كما تمكنهم المنظومة من تقديم اقتراحات عملية تساهم في رسم السياسات العمومية  قصد تحسين أداء الإدارة والرفع من جودة الخدمات الإدارية.وقد ساهم صدور منشور رئيسة الحكومة عدد 7 بتاريخ 19 أفريل 2022 حول التزام الهياكل العمومية باستعمال المنظومة الالكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن "ء-مواطن" في مزيد نشر استعمال المنظومة بكافة مكاتب العلاقات مع المواطن.وفي هذا الإطار، تولى المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن تنظيم دورات تكوينية لتعزيز مكتسبات مستعملي منظومة "ء- مواطن" بالهياكل المركزية والجهوية وبعض المؤسسات والمنشآت العمومية التي تتفاعل مع مكاتب العلاقات مع المواطن للردّ على المتعاملين مع الإدارة.كما سيتولى المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن تكوين فريق عمل يضم كل الأطراف المتدخلة لإعداد دليل إجراءات خاص بمكاتب العلاقات مع المواطن المستعملة لمنظومة "ء- مواطن" تتمّ المصادقة عليه بمقتضى قرار من رئيسة الحكومة.وسيعمل المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن على مزيد التعريف بالمنظومة من خلال تنفيذ خطة اتصالية تضمّ عدة أنشطة بما في ذلك تنظيم ندوة وطنية.  |
| تعهد عدد 10: تفعيل دور الشباب في ضبط المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي |  أشارت السيدة سوسن معلى إلى أن تنفيذ التعهد قد بلغ المرحلة النهائية وقد تمّ في هذا الإطار القيام بعدد من الأنشطة:-فتح باب الترشح أمام البلديات لتقديم طلبات الترشح لاختيار 12 بلدية للمشاركة في مشروع  خطة عمل الشباب وذلك خلال الفترة الفاصلة بين 06 أوت 2021 و10 سبتمبر 2021 واختيار 12 بلدية لتنفيذ هذا التعهد وذلك وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعية.-  تنظيم جلسة عمل عن بعد  وذلك يوم الخميس 27 جانفي 2022- تنظيم جلسات عمل عن بعد مع منسقي التعهد على مستوى الاثنتي عشرة(12) بلدية لمرافقتها في تشكيل فرق العمل المحلية التي ستعنى بإعداد "خطط عمل الشباب"- تنظيم ورشات عمل مع فرق العمل المحلية بمقرات البلديات الاثنتي عشرة(12)  المعنية بتنفيذ المشروع.- تنظيم ندوة وطنية حول انطلاق مشروع ” خطط عمل الشباب. وذلك أيام 06 و07 و08 ماي 2022- تنظيم دورات تكوينية لفائدة فرق العمل المحليّة المكلّفة بإعداد ” خطط عمل الشباب”- ماي 2022- تنظيم 4 ورشات عمل حول صياغة و تطوير ” خطط عمل الشباب”: 17-18-19 جوان 2022- الدعوة لتقديم المقترحات في إطار مشروع “خطط عمل الشباب”: 25جوان 2022-27 جويلية 2022.-تنظيم ملتقى لتقديم خطط عمل الشباب مام لجنة التقييم : 04-05 أوت 2022تنظيم جلسات عمل بمقرات البلديات (9 بلديات) المعنية بتنفيذ خطط عمل الشباب خلال الفترة المتراوحة بين 26 سبتمبر 2022 و27 أكتوبر 2022 بهدف الإعداد لتنفيذ مختلف الأنشطة المدرجة بخطط العمل.هذا التعهد يتمّ تنفيذه بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي .GIZ |
| المحور الثالث: الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي |
| تعهد عدد11 :تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحليّ | أشارت السيدة سوسن معلى أنه قد تمّ استكمال تنفيذ الجزء الأول من هذا التعهد، حيث تمّ تنظيم عدد من الأنشطة:- تنظيم جلسات عمل بمقرّ البلديات المعنية بتنفيذ هذا التعهد وذلك في إطار تنفيذ المرحلة الأولى من هذا التعهد الفرعي والمتعلقة بالتشخيص وتحديد حاجيات البلديات في مجال الاتصال الداخلي والخارجي: 21ديسمبر 2021- 11 جانفي 2022- تنظيم ورشة عمل بهدف عرض نتائج المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع المتعلّقة بتشخيص وتحديد الحاجيات في مجال الاتصال العمومي الداخلي والخارجي بالبلديات المعنية، وكذلك بهدف الانطلاق في إعداد خطّة عمل للاتصال في كل بلدية: 25-26 مارس 2022- تنظيم ورشات عمل حول إعداد خطة الاتصال بالبلدية: جويلية 2022- تنظيم دورتين تكوينيتين حول الاتصال العمومي: أكتوبر2022- تنظيم ملتقى ختامي حول مهمّة دعم الاتصال العمومي بالبلديات: 11 نوفمبر2022،حيث تمّ تقديم مخرجات هذه المهمّة على غرارالميثاق  الرسومي ووسائط الاتصال التي تمّ تطويرها لفائدة البلديات. كما تمّ تقديم دليل يتعلّق "بمجموعة أدوات الاتصال" لفائدة البلديات. كما تمّ فتح باب النقاش لتقييم مختلف الأنشطة التي تم تنفيذها كجزء من مهمة دعم الاتصال العمومي في هذه البلديات.هذا التعهد الفرعي تمّ تنفيذه بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ وبمساهمة المعهد الديمقراطي الوطني NDI . |
| المحور الرابع: تحسين جودة الخدمات الإدارية ورقمنتها |
| تعهد عدد 13: تطوير عدد من الخدمات الإداريّة على الخطّ على مستوى عدد من القطاعات | تمّ انجاز تقدم على مستوى تطوير الخدمات القنصلية عن بعد من خلال تركيز منظومة الخدمات القنصلية عن بعد   e-consulat وكذلك على مستوى تطوير عدد من الخدمات الادارية الموجهة للمستثمرين.  |

 وبذلك اختتمت الجلسة.